الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-17

تراجع نسبة المشاركة في القوائم من المناصفة إلى 13 بالمائة

"حصة" النساء تتكمش في خارطة المجالس البلدية و"السينا"!

تراجع تمثيل المرأة في الانتخابات المحلية المنتظرة بتاريخ 27 نوفمبر الجاري من المناصفة إلى نسبة 13 بالمائة حسب معطيات تحصلت عليها "الشروق" ما يرهن مشاركة الجانب النسوي في الحياة السياسية مستقبلا وفق متابعين حذروا من انكماش مقاعد النساء في المجالس البلدية وحتى في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة المنتظرة نهاية السنة الجارية، ما ينبئ ببرلمان ومجالس منتخبة من دون نساء في الأعوام المقبلة.

أسماء بهلولي

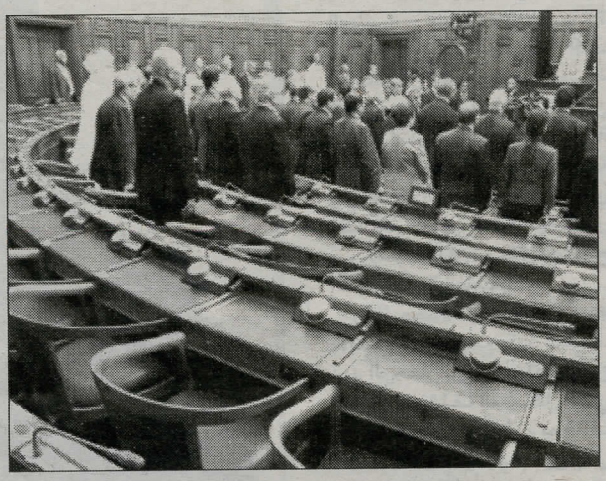

بدخول الحملة الانتخابية للمحليات أسبوعها الثاني، بدا واضحا تراجع نسبة التمثيل النسوي في القوائم الانتخابية وهذا رغم إقرار قانون الانتخابات الجديد لمبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، حيث لم تتجاوز نسبة مشاركتها 13 بالمائة حسب مصادر "الشروق" من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الأمر الذي طرح عدة تساؤلات حول أسباب تقلص الوجود النسوي في القوائم الانتخابية ومدى تأثير ذلك على وجودها في المجالس المنتخبة مستقبلا، لاسيما ونحن على أبواب انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة.

ورغم تأكيد الأحزاب السياسية المعنية بهذه الاستحقاقات على أهمية مشاركة المرأة وتواجدها ضمن قوائمها الانتخابية للمحليات المقبلة، إلا أن المراقب للعملية الانتخابية، يلاحظ غيابا شبه كلي للعنصر النسوي في بعض القوائم، وفي حال وجدت لا يتجاوز تمثيلها نسبة 10 بالمائة، عكس الاستحقاقات السياسية السابقة التي استطاع فيها نظام المحاصصة المحدد بنسبة 30 بالمائة أن يحافظ على الوجود النسوي سواء في البرلمان أو في المجالس المحلية، وفي هذا الإطار يؤكد المحلل السياسي نور الدين بكيس في تصريح لـ"الشروق" أن نظام الكوطة السابق المتعلق بالتمثيل النسوي في المجالس المنتخبة أمس لواقع لم يكن ناضجا في الجزائر، وهو ما رفع من مستوى المشاركة السياسية للمرأة لدرجة الترشح واعتلاء مناصب عليا في البلاد في السنوات الماضية، مشيرا أن تغير نمط الترشح في قانون الانتخابات الجديد، والذي أصبح على أساس الشخص وليس القائمة أضحى من السهل - يقول نور الدين بكيس - على المجتمع أن يعود لتنشئته السياسية في اختيار الأفراد ولذلك جاءت النتائج هذه المرة مؤكدة لما شهدناه قبل كوطة 30 بالمائة، أين كانت الانتخابات تعتبر شأن سياسي ذكوري محض قائلا: "لسنا في ظل الحديث عن قطيعة مع الشأن السياسي وإنما الأمر متعلق بالتنشئة السياسية في البلاد التي لا تزال تحافظ على موروثها التقليدي"، كما أن التعاطي مع الانتخابات بقي على أساس الترقية الاجتماعية وليس بناء على النضال السياسي، الأمر الذي جعل المرأة لا تقبل على العمل السياسي بقوة في هذه الانتخابات سواء المحلية أو التشريعية، لأنها تعلم مسبقا أن المجتمع ينظر إلى السياسي بنوع من الانتهازية، وانه يتمتع بثقافة "وصولية"، وبالتالي مشاركة المرأة في المواعيد الانتخابية مستقبلا تبقى مرتبطة - حسبه - بمدى تصالح الجزائري مع الفعل السياسي.

المترشحون يرفعون وتيرة العمل الجواري قبيل 7 أيام من انتهاء الحملة

أسبـوع الإقنـــاع

مكتب العاصمة: كهينة حارش

تتواصل فعاليات الحملة الانتخابية في يومها الثالث عشر ويواصل رؤساء الأحزاب والأمناء العامين وممثلي الأحرار خرجاتهم الميدانية من أجل إقناع المواطنين للذهاب بقوة لصناديق الاقتراع واختيار ممثليهم في انتخابات تجديد المجالس البلدية والولائية المقررة في 27 نوفمبر الجاري والتي من شأنها إحداث التغيير المنشود في الهياكل المحلية بسواعد جزائرية تكون فها الأفضلية للأحسن والأكفأ خاصة من فئة الشباب.

تعول الطبقة السياسية كثيرا على فئة الشباب في الانتخابات المحلية المقبلة من خلال ملأ قوائمها الانتخابية بالفئة الشبانية من ذوي الكفاءات لاستلام المشعل ورفع تحدي بناء مؤسسات الجزائر الجديدة وضخ الإدارة بدماء وروح جديدين من شأنه إضفاء ديناميكية على الإدارة وإخراجها من دوامة البيروقراطية والمحسوبية والفساد.

ونزل ممثلو الأحزاب والقوائم الحرة إلى الميدان في خرجات ميدانية وزيارات للولايات لجس نبض المواطن من المحليات في خرجات تحسيسية يعمل فيها كل مترشّح على التعريف ببرنامجه لاقناع المواطنين على ضرورة الانتخاب والذهاب بقوة لصناديق الاقتراع من أجل تغيير الذهنيات والذي لن يتأتى إلا بالتغيير الجذري لهذه الهياكل التي سيطر عليها ديناصورات الإدارة لعقدين من الزمن ...، هذا التغيير الذي عمل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على تكريسه منذ انتخابه رئيسا للجمهورية في 12 دسمبر 2019 من خلال إعادة بناء المؤسسات الشرعية عبر استفتاء حول الدستور مرورا بالانتخابات التشريعية التي جسدت مجلسا شعبيا وطنيا شرعيا وصولا إلى الانتخابات المحلية المقبلة والتي من شأنها تعزيز ثقة المواطن بالمنتخب باعتباره همزة وصل بينه وبين السلطة.

المشاركة ضرورية

هذا المجلس الشعبي البلدي أو الولائي والذي يعتبر كآلية محلية لتطبيق مخطّط الحكومة إذا صلح صلح المجتمع وإذا فسد، فسد معه المجتمع باعتباره النواة الأولى لتجسيد أي مشروع محلي من شأنه إخراج المواطنين من الغبن والمعاناة خاصة إذا تعلّق الأمر بالمناطق النائية والمعزولة ومناطق الظل والتي يصنع مواطنوها دائما الحدث في المواعيد الانتخابية بنسب مشاركة مرتفعة مقارنة بمناطق أخرى. هذه المناطق يجب على المنتخبين المحليين الجدد العمل على إخراجها من دوامة النسيان واللامبالاة التي عاشت فها لعقود من الزمن ويأمل مواطنوها بحياة أفضل ويعول على المنتخبين الجدد خاصة من فئة الشباب الذي يشارك في الانتخابات وكله عزيمة على التغيير ومد يد المساعد بما أوتوا من جهد لإخراجهم من العزلة والتهميش.

كما يعتبر الموعد الانتخابي المقبل محطّة حاسمة باعتبار أن تجديد المجالس المحلية تعتبر هي الأقرب مباشرة إلى المواطن ومصالحه الحيوية، وعادة ما تكون مشاركة الناخبين في الانتخابات المحلية أكبر من نظيرتها في الانتخابات الأخرى، نظرا لاهتمام المواطن بالبلديات باعتبارها على احتكاك مباشر به، إضافة إلى أنها آلية تطبيق مخطط الحكومة على المستوى المحلي.

وينظر إلى هذا الموعد على أنه أكثر من حاسم بالنظر إلى العمل الكبير الذي تقوم به الأحزاب وممثلي الأحرار من أجل استرجاع الثقة المفقودة بين الشعب والسلطة والتي تعمل من جهتها على توفير كل شروط النزاهة والشفافية لإنجاح الموعد الانتخابي من خلال إعطاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كل الصلاحيات لتوفير ضمانات النزاهة والشفافية. وسيلعب الشباب لا محالة دور هام في هذا الموعد الانتخابي بالنظر إلى القوائم الانتخابية التي عزّزتها الأحزاب والقوائم الحرة بالشباب لإبراز نية هذه الأخيرة لتقديم البديل وإحداث التغيير في الإدارة الجزائرية من خلال تغيير السلوكات البائدة والمظاهر السلبية التي عشّشت فيها خاصة ما تعلّق بالبيروقراطية والمحسوبية.

إن الانتخابات المحلية بنت للحراك الوطني...

أكد رئيس حركة البناء الوطني، عبد القادر بن قرينة، لدى نزوله ضيفا على منتدى "الحوار"، للحديث حول تقييم حركته لجريات الحملة الانتخابية، أن حزبه سيبقى خادما للشعب الجزائري في كل الظروف ،من خلال نقل اهتمامه وحاجاته وانشغالاته، دون خوف ولا وجل، وبأمانة وصدق، إلى كل موقع يجمعه بهذا الشعب، والذي يجمعنا بالشعب الجزائري هو الانتماء والخدمة وليس المناسبات الانتخابية، متوجها إلى الأسرة الإعلامية التي قال بشأنها بأنها القوة التي تتابع عن قرب مفاصل الفساد و-الحقرة- لنقلها إلى المسؤولين، وأنه ينادي بحضور الإعلام إلى تحرير المعلومة والإشهار وإعطاء المزيد من الحصانة لرجال الصحافة ولنسائها، ما لم تمس أعراض الناس أو تهين ثوابت الشعب الجزائري، معتبرا الانتخابات المحلية بنتا للحراك الوطني الأصيل 22 فيفري 2019، لأنه يستكمل، كما قال بن قرينة، المسار الدستوري، مشيرا إلى أن الانتخابات الرئاسية تمت استرجاع الجمهورية التي كانت غائبة، وبالانتخابات التشريعية والمحلية سيتم استكمال مسار مؤسسات الدولة الدستورية.

السلطة الوطنية للانتخابات عطلت مصالحنا

وقال بن قرينة في السياق ذاته "للأسف نقول بلسان المرارة بأن الشفافية تصنعها الرقمنة، إلا أن الإدارة ما زالت تعيش التهرب والهروب من الرقمنة، بالرغم من أننا استطعنا تطبيق الرقمنة على بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر البيومتري، لأن ذلك كانت إرادة خارجية، لكننا رفضنا أن ننجز أية رقمنة على مستوى الإرادة الداخلية"، معربا عن أسفه من التعطيل الذي تقوم به السلطة الوطنية للانتخابات بسبب عدم اعتمادها للرقمنة.

الكلمة عادت للشعب

وقال بن قرينة إن صمام برنامج حركة البناء الوطني الانتخابي الحراك الأصيل الذي نادى بمحاربة الفساد وتفكيك منظومته المعقدة بدعم المؤسسات الدولة الجزائرية وإبعادها عن كل التجاذبات الحزبية والسياسية أو الجهوية أو الإيديولوجية، إلا بما كرسه دستور الأمة الجزائرية وقوانينها الناظمة، والتلاحم مع الجيش والشعب الجزائري في وجه التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية، حيث عادت الكلمة إلى الشعب، حسبه، وإلى الواجهة السياسية، وتمكينه من الاختيار الحر، وكذا تحرير التنمية من العصابة ومن شبكات المال، وتشجيع المبادرة الاقتصادية المحلية ،ومراجعة المنظومة القانونية الموروثة من العهد السابق في كل تفاصيلها.. تلكم هي ما تبنته حركته وصاغتها ضمن برنامجها في محليات 27 نوفمبر 2021، وعاد ليقول صحيح أن الخريطة السياسية لم تشهد تغيرات حقيقية على مستوى الأشكال كما كانت تأمل حركته، إلا أن بن قرينة اعتبر أنه على مستوى القوائم الانتخابية يمكن القول بأنها تتغير، وأن المال الفاسد والأحادية يتراجعان، رغم مطاردة التيار المضاد لكل أنواع التغيير في المجتمع الجزائري.

نتطلع لتوسيع صلاحيات الأمير

وتابع أنه سيعمل مع الخيرين من هذا البلد على 3 محاور أساسية، في مقدمتها، يقول ضيف "الحوار" التحالف على المصالح العليا للوطن في البلدية والتكفل معا بالمشاكل وبالاهتمامات والحاجيات اليومية للمواطنين، وكذا تجسيد الديمقراطية المحلية وتحرير رجال المال والمقاولين والمستثمرين من فساد الصفقات، وكذا تعديل قانون البلدية والولاية في أقرب وقت، وأن حركته ستتحول إلى حركة شعب في الواقع وفي المواقع، وأنه متفائل في هذه الاستحقاقات، ويتوقع بن قرينة أن نتائج الانتخابات ستكون في صالح حركة البناء الوطني، وأن الشعب الجزائري يملؤه الخير بصفة كبيرة وعميقة ومستمرة، وأن تحالف الحركة سيزيد، حسبه، مع مؤسسات الدولة الرسمية ومع جميع النخب السياسية للمحافظة على إرث الشهداء في الدفاع عن الاستقلال والسيادة والوقوف في وجه كل من يتحرش بأمن وسيادة هذا الوطن الغالي، الذي استشهد، كما قال، من أجله ستة ملايين من الشهداء رحمهم الله.

الجزائر تسير نحو الأفضل

هذا، وقال رئيس حركة البناء الوطني بأن حزبه لا يدعي بأن الجزائر على أفضل حال وأوضاع، إلا أنه يجزم بأنه يمكن أن تسير الجزائر نحو الأفضل في ظل التطورات الأخيرة، في ظل الحوار والاستماع إلى الآخر، وفي ظل عدم التهميش وإعطاء الحريات للصحافة ولغيرهم في أن يكون الاستحقاق الانتخابي نزيها ويعبر عن إرادة هذا الشعب.

ومن أهم النقاط التي تطرق إليها المسؤول الأول عن حركة البناء الوطني، عبد القادر بن قرينة، في الإطار ذاته، وجوب خروج النخبة الوطنية من الضغط والابتزاز الفرنسي لثرواتنا وخيراتنا والمصادرة والتدخل في قراراتنا الوطنية السيدة، وإن عودة بشائر الغيث بعد سنوات عجاف وبدء ملء السدود، وارتفاع مؤشر أسعار النفط، والذي يفترض أن ينعكس إيجابا على القدرة الشرائية، وأيضا إيفاء الدولة لتعهداتها الاجتماعية تجاه المواطنين،، هو أمر، كما قال بن قرينة، كرسه بيان أول نوفمبر، والذي أخذت به جميع دساتير الأمة الجزائرية، وكذا تكييف منظومتنا الصحية مع وباء كورونا، وامتلاكها لبعض الإمكانات لمقاومة المواجهات القادمة، بالإضافة إلى الشروع في توجيه أموال الشعب إلى مستحقيها وترشيدها بدل الهدر المسجل يوميا.

العزوف عن المشاركة في الانتخابات يخدم المنظومة القديمة

أكد رئيس حركة البناء الوطني، عبد القادر بن قرينة، أن العزوف عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية يخدم المنظومة القديمة، مشيرا إلى أن ممارسات كهذه لن تقدم القيمة المضافة، ولن تؤثر على سيرورة الاستحقاق، وقال "العزوف يخدم المنظومة القديمة، والناس التي عزفت عن الانتخابات الرئاسية صدقت أنها واقع، والناس التي قاطعت أصبحت الآن تراسل الرئاسة، النخب لم ينفعها العزوف الذي لن يؤدي إلى حل"، وأضاف المتحدث في السياق "المؤسسات تبني، والانتخابات تمر في كافة مستوياتها، والمقاطعة لا حدث. حركة البناء الوطني مبتهجة وسعيدة عندما ترى أفكارها ونهجها وخياراتها يتم تبنيها والالتحاق بها، نحن لا نغضب ممن التحق بالركب، لأننا ما نادينا به أصبح يلقى رواجا".

ثقافة الدشرة لا ترتبط بمنطقة القبائل

أوضح بن قرينة أن ثقافة الدشرة والدوار ليست تابعة لمنطقة القبائل، وإنما عن ثقافة والدولة، وقال "30 إطارا عينوا من نفس المنطقة في نفس الوزارة، أتى بهم من لونه السياسي الذي يختلف مع سياسة الجزائر".

وأضاف بن قرينة "ثقافة الدشرة هي "بن عميست" هي إقصاء الكل، أما القبائل فموجودون في الحركة ولهم مكانة رفيعة ، من يروج لهذا الطرح نسميه نخبة بائسة هوجمت من قبلهم ولم يناصرني إلا القليل، نصرنا الله بعد مقتل جمال، والتي أرادت أن تقتطع جزءا من البلد الذي حارب الاستعمار، وإعطائه للمخزن والصهاينة وفرنسا، كما أنها تعتبر جزءا من السلطة السابقة، حتى أنها هددتني وبأرقام جزائرية، ولكن لغيرتي على البلد لم أستمع لهم، وسأبقى أدافع عن الجزائر شبرا شبرا، بنفس المسافة والحب، وأحارب ثقافة الدشرة والنخبة البائسة التي تريد اختطاف البلد".

أزمة الجزائر اكبر من الجميع

وكشف ضيف منتدى "الحوار "عبد القادر بن قرينة، أن أزمة الجزائر الحالية والتحديات التي تواجهها، خاصة الاقتصادية منها، تحتم تراص الجميع، وتقوية الجبهة الداخلية، وعدم مواجهتها فرادى، لأنها أكبر من المتوقع، وقال "أزمة الجزائر أكبر من الرئيس والوزير الأول وقائد الجيش ووزارة الدفاع والأحزاب والشعب، إذا وضعنا يدنا في يد بعض سنساعد بلدنا من الخروج من أزمته الاقتصادية وتربص القوى الخارجية، وعلى رأسها نظام المخزن الذي يتحالف مع قوى خارجية".

اتفاقية المخزن مع الكيان الصهيوني هي اتفاقية حرب

أكد رئيس حركة البناء الوطني، عبد القادر بن قرينة، أن اتفاقية نظام المخزن مع الكيان الصهيوني لا تندرج ضمن اتفاقيات السلام والتعاون، كما روج لها، بل هي اتفاقية حرب، ودليل هذا الزيارة المرتقبة لوزير الحرب الصهيوني، وأفاد في ذات الصدد "يريدون تجسيد ما حدث في تونس وما يزال يحدث في ليبيا ومالي والنيجر في الجزائر، وهذا سبب العداوة المتواصلة من نظام المخزن، فزيارة وزير الدفاع تجسد الاتفاق الذي تم بين المغرب والكيان الصهيوني، ليس مجرد اتفاق سلام أو مقايضة للصحراء الغربية، وإنما هذا الاتفاق بين النظام المخزني وليس الشعب المغربي الذي نحن إخوة معه ونضع يدنا في يده ليخرج من نظام المخزن، هو اتفاق حرب، وعلينا كجزائريين الاصطفاف لحماية مكتسبات وودائع الشهداء".

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

LE FAIT DU JOUR

COMMENT LIBÉRER LE POTENTIEL DES COMMUNES

Comment mettre en œuvre une véritable politique de développement local au niveau de chaque wilaya dans la perspective de la répercuter sur l'ensemble des communes ? Sur cette question, beaucoup d'experts et spécialistes y ont planché afin de proposer toute une panoplie de possibilités. Il faut dire que le problème se pose avec acuité.

Pour M. Mourad Bergheul, expert-consultant formateur en entrepreneuriat, l'enjeu des prochaines élections communales est crucial, dans le contexte où celles-ci s'inscrivent dans le cadre de la nouvelle vision des pouvoirs publics. «Une vision basée sur la nécessité de faire de la majorité des communes du pays, des entités économiques ou commerciales afin d'avoir des moyens de subsistance propres». Pour ce, l'expert préconise d'établir «une feuille de route pour libérer le fort potentiel de création d'activités, de richesses, d'emploi et d'entreprises (TPME : très petite et moyenne entreprise) et start-up au niveau de chaque région, en s'appuyant sur les différents résultats, conclusions et recommandations d'études locales établies».

A cet effet, il y a lieu de faire appel à des experts nationaux ayant un capital expérience en la matière, indique-t-il, soulignant qu'il y a là une nécessité de s'inscrire dans une logique de développement durable qui déclenchera la recherche de nouveaux leviers d'actions et de mesures techniques, managériales et de bonne gouvernance au niveau local.

Selon lui, «la feuille de route, telle que proposée, fournira un cadre complet pour formuler et mettre en œuvre une véritable politique du développement local au niveau de chaque wilaya à travers l'identification du potentiel décelé dans chaque région».

Rapprocher et renforcer les acteurs des politiques nationales en direction de la jeunesse.

Les objectifs visés à travers cette démarche «permettront aux responsables locaux de se fédérer autour d'un modèle commun d'analyse et d'action, de visualiser un schéma et une opérationnalité partagés et de progresser dans une démarche de qualité», estime l'expert qui précise que «cette démarche est un ensemble conçu dans sa globalité comme un ensemble structurant qui mutualise des processus de travail pour développer un territoire à savoir : rendre un territoire attractif qui aura pour but de développer de nouveaux liens de coopération entre les acteurs institutionnels, les acteurs économiques et la jeunesse, aussi les acteurs de l'écosystème de la wilaya avec lesquels des partenariats seront tissés, soit avec les APC, APW, acteurs économiques, Chambre de commerce et d'industrie, université, centre de formation professionnel, associations professionnelles...»

Les résultats attendus à travers cette démarche ont pour objectifs «d'identifier le potentiel que recèle chaque territoire pour la création d'activités génératrices de revenus auto-emploi, très petites entreprises, micro-entreprises, PME, start-up...», souligne encore notre interlocuteur, qui préconise également de «rapprocher et renforcer les acteurs des politiques nationales en direction de la jeunesse, acteurs économiques, en s'appuyant aussi sur l'implication et la participation de la société civile pour la concrétisation de projets durables à l'échelle locale». La démarche préconisée envisage aussi de «concevoir et de réaliser un dossier thématique regroupant (sous forme de fiches) les informations concernant les filières et branches d'activités porteuses de chaque commune qui serviront de document de base pour identifier un projet entrepreneurial classique, social, vert et culturel au profit des jeunes, futurs entrepreneurs chômeurs ou diplômés, inscrits au niveau des différents dispositifs d'aide à la création d'entreprise initiés par les pouvoirs publics et les investisseurs potentiels nationaux et étrangers», estime encore M. Bergheul qui indique que «les informations ainsi fournies par ces fiches thématiques donneront aux jeunes, futurs entrepreneurs et investisseurs potentiels, une visibilité et des orientations nouvelles sur les idées de projets à concrétiser dans leurs régions respectives dans le cadre des différents dispositifs mis en place par les pouvoirs publics».

> ***L'objectif stratégique réside dans la territorialisation des opportunités à l'échelle nationale, en vue de disposer d'une base de données.***

Territorialisation des opportunités

«L'objectif stratégique réside dans la territorialisation des opportunités à l'échelle national en vue de disposer d'une base de données», explique-t-il encore, précisant que sur la base de ces éléments de cadrage, l'exercice de cartographie proprement dit, consistera en «l'identification des créneaux porteurs et des opportunités offertes, par chaque domaine ou secteur d'activité, au niveau des différentes zones socio-économiques, notamment les zones défavorisées et vulnérables, en matière d'employabilité, d'entrepreneuriat des jeunes et d'investissement productifs».

A partir de là, l'expert dira que «c'est ainsi qu'un effort important sera consenti pour examiner, au niveau de chaque région, les éléments suivants.

Le degré de développement des plans, et les programmes et activités socio-économiques en relation avec ces secteurs à l'échelle nationale et dans les régions, à condition cependant que la feuille de route élaborée, doit être fixée à une durée de trois ans, avec des tranches annuelles confortées par les modalités de suivi des actions préconisées, ainsi que par leurs paramètres dynamiques d'actualisation».

Enfin, Mourad Bergheul tiendra à rappeler que cette démarche est motivée par le souci du contexte actuel «lié au plan national de relance économique du pays qui nécessite un engagement ferme et irrévocable, corroboré par plusieurs initiatives initiées et prônées par le Président de la République dans le cadre de la nouvelle Algérie, en matière de prise en compte de la politique du développement durable».

Amel Zemouri

El Watan

NOMBREUX SONT LES PARTIS QUI PRIVILÉGIENT FACEBOOK EN LIEU ET PLACE DES MEETINGS ÉLECTORAUX

La campagne électorale bat son plein sur les réseaux sociaux

Pour les partis qui misent sur les réseaux sociaux, force est de reconnaître que les stratégies manquent cruellement d'originalité.

Les plateformes des réseaux sociaux sont devenues les incontournables relais sur lesquels se basent les partis politiques pour mener leur campagne électorale des locales du 27 novembre. Pour les partis qui misent sur les réseaux sociaux, force est de reconnaître que les stratégies manquent cruellement d'originalité : point de séances de questions-réponses et des rassemblements en ligne, ni de spots publicitaires. Ce qui est nommé *«campagne»* se limite le plus souvent aux affiches qui sont placardées sur les murs virtuels de l'espace bleu. Les vidéos des meetings sont également postées afin d'atteindre le plus de personnes. La majorité des partis en lice pour les locales estiment qu'il est essentiel de s'inscrire dans *«l'air du temps»*. *«le FLN s'appuie sur tous les moyens qui s'offrent à lui pour faire parvenir ses positions et s'adresser directement aux citoyens et d'atteindre un maximum de personnes»*, nous dit ainsi Nadir Boulegroun, responsable de communication du Front de libération nationale, qui estime que l'exploitation, par les candidats, des réseaux sociaux est un *«impératif numérique imposé par les technologies et la généralisation de l'usage de ces réseaux»*. *«Les réseaux sociaux peuvent être plus efficaces pour atteindre l'électeur, qui peut ainsi commenter nos actions positivement ou négativement. Sur les médias traditionnels, les partis ont un temps de parole limité»*, souligne-t-il. Les partis ont dû ainsi s'adapter, nous dit Boulegroun, aux nouvelles méthodes de communication. *«Les médias sociaux nécessitent une modernisation du discours, la langue qui y est utilisée n'est pas la même, elle est plus directe, plus succincte»*, glisse-t-il. Les partis adoptent ainsi une démarche hybride qui comprend des meetings – souvent boudés par les citoyens – ainsi qu'une présence intense sur Facebook – le réseau social le plus populaire en Algérie – à travers la création de pages dédiées aux Locales. Progressivement, les réseaux sociaux tendent à prendre une place prépondérante dans les campagnes électorales, éclipsant les activités de proximité.

«La transmission du message politique via les différents réseaux sociaux a pris la part du lion dans les nouvelles stratégies de communication au sein de notre parti», reconnaît le Dr Hakim Belahcel, membre de l'instance présidentielle du FFS. Il poursuit : *«Aujourd'hui, à la faveur des avancées technologiques, notamment à travers les applications qui facilitent les transmissions en direct de nos animations politiques ainsi que les échanges interactifs, notre parti a su en tirer profit, notamment à l'occasion de cette campagne électorale afin de toucher le maximum de nos concitoyens.»* Pour le représentant du FFS, ces nouvelles techniques de communication qui favorisent la célérité et l'authenticité de l'information sont devenues des *«atouts majeurs»* pour leurs candidats pour la vulgarisation de leurs discours et de leurs programmes électoraux. Le MSP, par la voix de Naâmane Laâouer, cadre du parti, dit se méfier des campagnes électorales animées sur les médias sociaux qui peuvent être, d'après son analyse, une arme à double tranchant pour les partis politiques. *«Les réseaux sociaux sont un moyen de communication non négligeable, mais ce n'est pas le vecteur essentiel sur lequel nous comptons, car ce qui nous intéresse c'est le travail de proximité»*, nous dit-il. Il use d'une image pour expliquer son propos : *«Ce n'est pas la même chose que de recevoir les vœux de l'aïd par sms ou d'avoir de la visite en ce jour si spécial. Les premiers sont froids et impersonnels, les seconds sont plein de chaleur et d'humanité.»* *«Lorsqu'un candidat se déplace,* glisse-t-il, *prouve qu'il donne de l'importance aux citoyens. Il est essentiel de fournir des efforts pour convaincre les électeurs. Il n'est pas possible de collecter des voix en se basant sur les réseaux sociaux. Certes, en un seul post sur Facebook, il est possible d'atteindre des milliers de personnes, mais pas de connaître leur avis ou leurs problèmes.»* Et d'ajouter, cinglant : *«Chacun son approche, mais ceux qui se basent essentiellement sur les réseaux sociaux sont ceux qui craignent d'affronter les gens.»* Le MSP s'appuie, néanmoins, sur les moyens de communication pour améliorer les échanges internes entre les candidats ainsi que les responsables du parti. *«Nous avons mis en place un système basé sur trois cercles de communication : le premier, sur Watsupp, concerne les échanges et les débriefings des candidats, le deuxième sert à maintenir le contact, entre les candidats et les responsables du parti et le troisième, essentiellement sur Facebook, est consacré au large public. Chaque wilaya et chaque commune disposent ainsi de sa page Facebook»*, nous explique-t-il.

Naâmane Laâouer considère que l'interaction et le grand suivi dont bénéficient les pages des candidats ne sont pas nécessairement révélateurs de leur succès durant les élections. Le tout est de savoir, selon lui, si les partis désirent avoir des abonnés ou des électeurs…

Amel B.